

المسؤولية الامنية للمرافق الاعلامية في الدول العربية

الدكتور : عبدالله عبدالله الزايد

الرياض

1406 هـ - 1986 م

الفصل الأول

المسؤولية الأمنية للمرافق الاعلامية في الدول العربية *

مقدمة :

لئن كان الأمن Security هو أولى وظائف الدولة التقليدية (الأمن والسكينة، والصحة العامة) 'Securite, Sante'/guantite' ولئن تطورت وظائف الدولة وأهدافها حين انتقلت الى دور الدولة الموجهة Etat dinge' فلقد بقي للأمن الصدارة في وظائف الدولة وأهدافها.

ولئن كان ذلك فإن الاعلام قد اتخذ دورا بارزا لتحقيق أهداف الدولة الحديثة، وشهد القرن العشرون أحدث أساليب ووسائل الاعلام الذي تحرك في اتجاهين :

- ١ - اتجاه لتدعيم الحكومة في مواجهة الرأي العام.
- ٢ - اتجاه لتدعيم الرأي العام في مواجهة الحكومة.

وبالجمع بين الأمن كوظيفة أولى للدولة، وبين الاعلام كمهمة ووسيلة لتحقيق وظائف الدولة وأهدافها .. تبرز لنا خطورة المسؤولية الأمنية للمرافق الاعلامية، فالمرافق الاعلامية تستطيع أن تسهم في الحفاظ على أمن الدولة اسهاما كبيرا ... إن وضعت لها الاستراتيجية السليمة، واتبعت التكتيك المناسب، وذلك من خلال أمانتها على الكلمة .. مقروءة، أو مسموعة، أو مرئية ومسموعة في آن واحد.

وعلى العكس من ذلك قد تؤدي هذه المرافق الى تفويض أمن الدولة إن فقدت الاستراتيجية السليمة، أو اتبعت تكتيكا غير مناسب، فخانت بذلك أمانة الكلمة .. المقروءة، أو المسموعة، أو المرئية والمسموعة.

وفي الكلمات التي تلي .. نحاول شرح ما أجملنا والله المستعان، وعليه الاتكال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

★ اعداد : د. عبدالله بن عبدالله الزايد - نائب مدير الجامعة الاسلامية - المدينة المنورة.

أولا : أمن الدولة

١ - أمن الدولة والقوة :

لا يزال أمن الدولة security هو أول وظائفها .. لأنه إذا اختل هذا الأمن من الداخل Enteriere باضطرابات أو قلق أو ما شابهها، أو اختل هذا الأمن من الخارج Exteriere بحرب أو عدوان أو ما شابه ذلك - إذا حدث ذلك عجزت الدولة - بلا شك - عن أداء سائر وظائفها.

وقد يؤدي هذا الاختلال إن كان خطيرا الى زعزعة الدولة أو زعزعة الثقة بها، ومن ثم تفقد هيبتها في الداخل أو في الخارج أو في النطاقين على السواء.

وقد يؤدي هذا الاختلال في النهاية الى تغيير شكل الدولة أو نظامها كما هو الحال في الثورات والانقلابات، كما قد يؤدي الى محو الدولة ذاتها بصمها بالقوة الى الدولة المتغلبة أو باحتلال أراضيها والقضاء على سيادتها Souverentie, Sovereignty.

ومن ثم نجد الدول تحشد أكبر طاقاتها للحفاظ على أمن الدولة في الخارج بما تقرره من ميزانية وميزات لقواتها المسلحة، كما تحشد أكبر طاقاتها للحفاظ على أمن الدولة في الداخل بما تقيم من مؤسسة الشرطة والمباحث والمخابرات وما شابه ذلك.

بيد أن كثيرا من هذه الدول تخطيء إذ تظن أن «القوة» وحدها كفيلة بالحفاظ على أمنها، بينما قد تكون هذه القوة ذاتها هي مصدر الخطر على أمنها خاصة في الداخل أما من القوة ذاتها أو رد فعل لهذه القوة .. أما من القوة ذاتها فهو ما رأيناه في المنطقة من انقلابات عسكرية قامت بها القوى التي كان منوطا بها الحفاظ على أمن الدولة، وأما كرد فعل فهو ما يحدث من اضطرابات قد ترتفع الى مستوى الثورات كرد فعل لممارسات خاطئة لأجهزة الأمن نفسها، وفي هذا المجال يعمل قانون ينبغي عدم الغفلة عنه وهو «كل فعل له رد فعل مساو له في القوة ومضاد له في الاتجاه».

ولا يعني ذلك الاستغناء عن القوة للحفاظ على أمن الدولة، فهي بلا شك لازمة لكنه يعني شيئاً آخر :
أ - أن تكون لهذه القوة ضوابطها.
ب - ألا تعمل هذه القوة وحدها في مجال الأمن.

٢ - ضوابط القوة

القوة تغري بالتجاوز إن لم تكن لها ضوابط.
والتجاوز لا يقف خطره فقط في اعتباره ظلماً وطغياناً، لكن خطره يمتد إلى من يمارسه.. فمثلاً في رد الفعل الذي يمكن أن يحدث نتيجة هذا التجاوز، ولقد يبقى رد الفعل حيناً نتيجة ضعف الطرف الذي يقع عليه التجاوز، لكن الحسابات العلمية الدقيقة تنبئ أن رد الفعل يبقى.. متربصاً بضعف الطرف الممارس للقوة.. وهو أمر وارد في كل حين، أو متربصاً ساعة غفلة من هذا الطرف أو متربصاً من نفسه ساعة قوة.

ومن ثم وجب وضع الضوابط دائماً ضد التجاوز.
- هذه الضوابط قد تكون ذاتية أو داخلية.. داخل المرفق ذاته.. وهي أولى الضوابط وأهمها، ومن ثم وجب على من يلي مرافق الأمن أن يكون محاسباً على التجاوز نفس محاسبته على التفريط أو الإهمال «ولا تطغوا أنه بما تعملون بصير».

وهو ما ينبغي أن ينبه إليه المسئول عن مرفق الأمن دائماً وهو يتفقد جنوده وأفراده بالنصح والتوجيه، كما أنه ينبغي أن يحاسب عليه بعد وقوعه مجازاة بنفس الدرجة التي يجازي بها أن وقع إهمال أو تفريط.

- كما قد تكون هذه الضوابط خارجية.
أي خارج مرفق الأمن نفسه.

وهي من الضوابط الناجعة التي أخذت بها الأنظمة الحديثة بما أعطت للسلطة التشريعية من سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية (ومن بينها أجهزة الأمن المختلفة) كما أعطت للسلطة القضائية حق الرقابة على السلطة التنفيذية في هذا المجال الغاء لقراراتها الجائرة، وتعويضاً عن تصرفاتها المتجاوزة وبذا يحس الفرد بالأمن أو الأمان في ظل مثل هذه الضمانات أو الضوابط.

٣ - أهم الضمانات وأقواها :

بيد أن أهم ضمانات القوة من التجاوز.. ألا تعمل وحدها في ميدان الأمن.. فيتقدم سلطان القوة سلطان أهم وأكبر هو سلطان الله سبحانه، متمثلاً في شريعته وقانونه، وأن يتقدم سلطان الأجهزة التنفيذية سلطان الشعب أو الأمة...

وبعبارة أخرى يتقدم الحق على القوة

وتعلو الأمة قوة الحكومة ...

وتفصيل ذلك أنه إذا اتخذت الدولة شريعة الله منهاجاً لها فإن الحاكم والمحكوم يحسان بها تعلو عليهما، ومن ثم يحسان بها تقيدهما وتمنعهما من كل تجاوز، بينما لا يحس الحاكم ذاك في القانون الذي صنعه يداه. ومن ثم يكون هذا حاجزاً أو مانعاً معنوياً من التجاوز أو الطغيان.

- ومن ناحية أخرى يكون استشعار الحاكم بوجود الأمة أو الشعب، وتكون حيوية الأمة ويقظتها من ناحية أخرى حائلاً أو مانعاً مادياً من التجاوز أو الطغيان.

والحكومة الذكية هي التي تستطيع إشراك الشعب في مسؤوليتها الأمنية وإشعاره بدوره فيها. ومن ثم تغدو القلوب قبل العضلات حامية للنظام دائرة عنه ما يهدد أمنه أو يعكر صفوه.

وكم فشلت سلطات أمنية كثيرة بسبب سلبية الشعب ازاءها نتيجة عدم نجاحها في اشراكه واشعاره، أو نتيجة تجاوزها وطغيانها وغرورها.

وهذا الضمان كما يعمل في مجال أمن الدولة الداخلي كما هو واضح فانه يعمل كذلك في مجال أمن الدولة الخارجي.

بل لقد بات واضحا فشل الدولة في الحفاظ على أمنها الخارجي ان هي افتقدت اسهام الشعب فيه أو على الأقل تجاوبه وعدم سلبيته.

ثانيا : الاعلام ومسئوليته الأمنية :

تمهيد

لم يعد خافيا دور الاعلام الخطير في العصر الحديث وهو الدور الذي أشار اليه القرآن من أكثر من ألف وأربعمائة عام قبل أن يتنبأ به أحد، حين قال رب العالمين: (ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين باذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون، ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار، يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء).

ولم يقتصر هذا الدور على حال السلم او الحرب بل شمل الحاليين على السواء وما مارسه الاعلام الالمانى ابان الحرب العالمية الثانية وما مارسه اليهود ابان حروبهم المختلفة... كان بلا شك له تأثير كبير على مجريات الأمور ونتائجها مما لم يعد خافيا على أحد.

- وحتى نحدد المسؤولية الأمنية لمرافق الاعلام فان الأمر يتوقف على تحديد:

أ - الاستراتيجية والتكتيك.

ب - النظريات المختلفة التي تحكم وسائل الاعلام.

ج - تحديد الدور بين السلب والايجاب.

أ - دور الاعلام بين الاستراتيجية والتكتيك :

لم يعد العصر - مع التخصص العلمي الدقيق - يقبل الارتجال، ولم تعد صناعة القرار وقفا على فرد واحد أو حس تصرفه... انه يسبقه دراسات وأبحاث ينبغي أن تقوم بها أجهزة متعددة.

ومن ثم فان تحديد المسؤولية الأمنية لمرافق الاعلام يقتضي الاجابة على سؤال هام: ما هي الاستراتيجية التي تتبعها الدولة حتى تلتزم بها وسائل الاعلام ومرافقه.. ثم ما هو التكتيك الذي تطبق به هذه «الاستراتيجية».

وفي نظرنا أنه كلما كانت الاجابة واضحة عن هذا السؤال كان التزام المرافق في مسؤوليتها التزاما دقيقا ومحددا...

والدول العربية في تحديد استراتيجيتها تلتزم ثلاثة.

أولها : العقيدة.. ما عقيدتها...

ثانيها : المذهب.... ما مذهبها...

ثالثها : النظام .. ما نظامها...

واذا أخذنا المملكة كنموذج للاجابة على هذه الاسئلة.. فاننا

نقول بعون الله:

- ان عقيدتنا.. هي الاسلام... باعتباره النبع الصافي الذي

نستمد منه قوانيننا وأنظمتنا في المملكة وباعتباره الصبغة التي يصطبغ بها النظام كله والبلد كله...

- وعقيدة الاسلام.. صافية وهي في الوقت نفسه بسيطة لا

تعقيد فيها انها.. لا اله الا الله... محمد رسول الله... بكل ما تعنيه هذه الجملة من معانٍ ومضامين والتزام.

لا اله الا الله تعني افراد الله بالعبودية، ومن ثم افراده وحده

بحق الأمر والتشريع «ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين».

والأستمداد من الله سبحانه وتعالى له أكثر من ميزة:
انه يشعر المحكوم قبل الحاكم باحترام هذا التشريع...
انه يجعل المحكوم مقتنعا به، ويجعل من ضميره حارسا له..
انه يخاف بعد ذلك ما فيه من عقوبة هي بلا شك أشد حسما من
أي عقوبة وضعية وتركيز الاعلام على ذلك يحقق جزءا كبيرا من
الأمن للبلاد.. والوقاية دائما خير من العلاج.

أما المذهب فهو عندنا مذهب السلف.
بعيدا عما جرى بعد ذلك من ابتداع في الدين.
وبعيدا عما وقع فيه البعض من افراط وما وقع فيه البعض
الآخر من تفريط. واتباع مذهب السلف فوق ذلك يخرجنا من تلك
الخلافات الشديدة التي بلغ فيها التعصب حدا ذميما أضعف من قوة
المسلمين وفرق جماعتهم.

- وأما النظام فإن نظام الحكم في المملكة هو النظام الملكي الذي
يعمل على استقرار واطمئنان الافراد.

- هذه هي الخطوط الثلاثة التي ترسم «الاستراتيجية» التي تتقيد
بها مرافق الاعلام - كما سنرى عند التعرض للتطبيق.. أما «التكتيك»
فيتوقف كذلك على عوامل عدة مثل:

- ١ - دراسة علم النفس الاجتماعي.
- ٢ - عامل التجديد والابداع.
- ٣ - عامل خفة الروح.
- ٤ - عامل التكرار.
- ٥ - عامل الصدق.

يفرق البعض بين الاتصال Communication وبين الدعاية Propaganda وبين الاعلام
ويرى البعض الآخر انها مترادفات، ونحن نرى الاعلام أخص واستعماله أفضل من استعمال
الدعاية لما اتسمت به الأخيرة من التشويش خاصة في بلاد العالم الثالث.

٦ - التزام «البساطة» في الاداء والتعبير.

٧ - الاهتمام بالدوافع الفردية.

كما يتوقف على أساليب :

أ - التغيير المستمر حسب الحاجة.

ب - أسلوب الشريك البائع... بالالتجاء الى وسيلة اعلام في دولة

أخرى لتبرز الشيء الذي يراد ابرازه في الدولة

ج - أسلوب الاختيار أو جس نبض الرأي العام.

د - أسلوب الصمت بالسكوت على شيء سيء الى الدولة أو نظامها

بدلاً من الرد عليه فيؤدي ذلك الى تضخيمه ولفت الأنظار اليه.

هـ - أسلوب تحويل الأنظار وذلك بإثارة موضوع آخر يشغل الرأي

العام عن موضوع أريد به الاساءة الى النظام... الخ

وننتقل الى النظريات التي تحكم وسائل الاعلام.. لنرى أيها

أنسب في مجال المسؤولية الأمنية.

ب - النظريات المختلفة التي تحكم وسائل الاعلام

أشار العلامة Ferid Siebert الى نظريات أربعة.

- النظرية التسلطية

- النظرية السرفييتية

- نظرية الحرية

- المسؤولية الاجتماعية^(١)

ولسنا بحاجة الى عرض هذه النظريات جميعاً للخيار بينها...

في مجال الحديث عن المسؤولية الأمنية...

لأن النظريتين الأولى والثانية تعتمدان على لون من «القهر»

لم يعد يقبله العصر... كما أن النظرية الثالثة تطلق الحرية بغير

١ - راجع صفحة ٣٣٥ الى صفحة ٣٦٠ في الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية دكتور

أحمد بدر الطبعة الاولى ١٣٩٤ - ١٩٧٤ دار القلم - الكويت.

حدود.. الأمر الذي لم يعد يقبله العصر كذلك بعد أن لفظ المبدأ الفردي Individualisme المعتمد على شعار: Laissez Passer Laissez Faire ومن ثم فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية القائمة على التضامن الاجتماعي، Solidarite, Social والتي تراعي حرية الفرد وقدراته من ناحية، وتراعي مصلحة المجتمع وحاجات الجماعة من ناحية ثالثة، وتنمي في الفرد التضامن الاجتماعي وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، هذه النظرية هي أقرب النظريات الى روح الاسلام، والى تحقيق المسؤولية الأمنية لمرافق الاعلام.

ومن ثم وجب أن تحكم هذه النظرية وسائل الاعلام.

ج - الاعلام بين السلب والايجاب

تحدد المسؤولية الأمنية لمرافق الاعلام تبعا لمواقف السلب والايجاب: فالايجاب يعني اتخاذ المواقف الايجابية دفاعا عن استراتيجية الدولة المتمثلة في خطوطها الثلاثة سالفة الذكر... في الكلمة المقروءة، أو الكلمة المسموعة أو الكلمة المرئية المسموعة. كما يعني السلب.. اتخاذ الموقف السلبي.. ان كان هو المناسب ازاء ما قد يجري من أحداث أو يعرض من خطط الدعاية المضادة... فقد يكون الموقف السلبي أو الصمت هو الموقف المناسب لان اتخاذ الموقف الايجابي قد يزيد الأمر اشتعالا أو قد يلفت الانظار أكثر.. والأمر يتوقف على:

نوع الحدث

ثم ذكاء مسئول الاعلام... اي كيفية عرض الحدث بأسلوب لا يثير المشاهد او القارىء. وهناك امثلة لعديد من سلبيات الاعلام ووقوعها في اخطاء من ناحية المسؤولية الأمنية، الامر الذي يدعو المسؤولين الى مراجعة ما يقدم في كل وسائل الاعلام.

خاتمة

وبعد... فهذه كلمات صادقة.. في بحث متواضع ان شاء الله، أردنا أن نحدد فيه المسؤولية الأمنية لمرافق الاعلام من خلال «استراتيجية الدولة» القائمة على عقيدتها، ومذهبها، ونظامها ومن خلال التكتيك الذي يتخذ تبعا للنظرية الاعلامية التي تختار في هذا المجال ثم من خلال مواقف السلب والايجاب التي تبحث دائما في صدر كل حدث يعرض لاختيار الموقف الأنسب لهذا الحدث.

- والذي ينبغي أن ننبه اليه أن تستشعر مرافقنا الاعلامية مسئوليتها الأمنية بنفس القدر الذي تستشعره أجهزة الدولة الأخرى وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية.

وآلا تظن مرافق الاعلام أن مسئوليتها تقديم برامج الترفيه والتسلية... أيا كانت هذه البرامج.. دون نظر الى ردود الفعل التي تحدثه أمثال هذه البرامج من الناحية الأمنية كما صرنا الأمثال.

لقد آن لأجهزة الاعلام ومرافقه أن تستشعر «أمانة الكلمة» وأن تعلم أن اصرارها على عرض البرامج «التافهة» أو «المنحلة» يرتب أثاما خطيرة في مجال «المسؤولية الأمنية» كرد فعل لهذه البرامج. ان الأمر يحتاج الى تحديد «الاستراتيجية» و «التكتيك» لأجهزة الاعلام.

كما يقتضي حسن اختيار رجل الاعلام الملتزم بدينه وأخلاقه حتى يكون نموذجا طيبا وحتى يُصدق الناس ما يقول أو يعرض، وحتى يقدم شيئا طيبا فكل إناء بما فيه ينضح.

أهم المراجع

- ١ - الاعلام العربي - د. محمد علي العويني - الطبعة الأولى ١٩٧٩م عالم الكتب القاهرة.
- ٢ - الاعلام والدعاية - د. محمد عبد القادر حاتم - ١٩٧٢ - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة.
- ٣ - وسائل الاعلام - ويلبر شرام - Wilbur - Mass Media and National Development—Stanford University Press 1966.
- ٤ - الاتصال بال جماهير والدعاية الدولية - د. أحمد بدر - الطبعة الأولى ٩٤هـ ٧٤م - دار القلم الدولية - الكويت.
- ٥ - معاهد الصحافة والاعلام - المركز العربي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير في الوطن العربي - القاهرة ٢٢ - ٢٨ نوفمبر ١٩٧٦م.
- ٦ - أزمة الاعلام العربي - معضلات وحلول د. عبدالرحمن عبدالله الزامل - الدار المتحدة للنشر - بيروت - ١٩٧٤م.
- ٧ - الدورة الأولى لمجلس الأمناء - المركز العربي للدراسات الاعلامية - بيروت ٧٤/٧م.
- ٨ - بحوث المؤتمر العالي لتوجيه الدعوة واعداد الدعاة - اللجنة الرابعة - وسائل الاعلام في العصر الحديث ودورها في توجيه الأفراد والجماعات والمجتمعات - الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
- ٩ - التخطيط للدعوة الاسلامية د. علي جريشة - الناشر رابطة العالم الاسلامي ١٤٠١هـ - الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٠ - أساليب الغزو الفكري للعالم الاسلامي د. علي جريشة - الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
- ١١ - الصحف العربية (عكاظ - المدينة المنورة - الأهرام - الأخبار) ومراجع أخرى مشار إليها في الهوامش.